الانتخابات التشريعية في المغرب (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧): دروس ودلالات

إدريس لكريني

أستاذ باحث في كلية الحقوق، مراكش ـ المغرب.

شهد المغرب في السابع من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إجراء انتخابات تشريعية، تعدّ الثامنة بعد الاستقلال، والثانية في عهد العاهل محمد السادس.

تميزت هذه الانتخابات بمشاركة مجموعة من الأحزاب السياسية المتباينة في خلفياتها الأيديولوجية، والتي وصل عددها إلى ٣٣ حزباً، من بينها أول حزب نسائي هو حزب المجتمع الديمقراطي الذي تأسس مؤخراً، في مقابل ٢٦ حزباً شاركت في الانتخابات المنصرمة. وقد تنافست هذه الأحزاب حول ٢٩٥ مقعداً مخصصاً لمجلس النواب (الغرفة الأولى) على صعيد ٩٥ دائرة انتخابية محلية (من دون احتساب اللائحة الوطنية التي تضم ٣٠ مقعداً مخصصة للنساء)، ببرامج متباينة يغلب عليها طابع التشابه والمبالغة.

وعرفت هذه الانتخابات مقاطعة حزب النهج الديمقراطي المعترف به، والذي اعتبر أن الدستور بشكله الحالي لا يتيح للأحزاب المشاركة إمكانية تدبير شؤون البلاد بشكل فعال، وفي غياب كل من جماعة العدل والإحسان والحزب الأمازيغي الديمقراطي غير المعترف بهما رسمياً.

أولاً: السياق العام للانتخابات التشريعية (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)

جاءت هذه الانتخابات في ظل ظرفية محلية تتميز بطرح مشروع الحكم الذاتي في الصحراء، ووسط مجموعة من التحديات الاقتصادية (تنامي التنافسية الاقتصادية الدولية أمام هشاشة الاقتصاد المحلي، وتحدي اتفاقيات التبادل الحر..)، والاجتماعية (فقر، وبطالة، وأمية، وهجرة، وتفاوت طبقي صارخ، وأزمة تعليم..)، والسياسية (تنامي المدّ الإسلامي، وضعف الأحزاب السياسية، وتزايد مخاطر الإرهاب، وتصاعد العزوف السياسي..) التي يشهدها المغرب.. وفي ظل ظرفية دولية تتسم بتزايد الاهتمام بأهمية وأولوية مكافحة التطرف

و«الإرهاب»، وتزايد شعبية الحركات الإسلامية «المعتدلة» المشاركة في المؤسسات السياسية في عدد من الأقطار العربية والإسلامية.

وقد راهنت الدولة كثيراً على هذه الانتخابات، واعتبرتها بمثابة مدخل لتعزيز مسلسل الإصلاحات وتعزيز الخيار الديمقراطي، وهو ما يفسر جهودها لضمان مرورها في جو من النزاهة الكفيل بتحقيق نوع من تكافؤ الفرص بين المرشحين كافة، وفي المقابل أكد عدد من السياسيين والمراقبين والمهتمين أن هذه المحطة ستشكل مناسبة للتأكد من جدية الدولة في التأسيس لمسار انتقال ديمقراطي حقيقي، وبخاصة على مستوى ضمان مرورها في ظروف شفافة وسليمة، والتعامل مع نتائجها إيجابياً من خلال تعيين وزير أول من داخل الأحزاب[١].

وتميزت هذه الانتخابات أيضاً بتأجيل مشاركة الجاليات المغربية في الخارج، وهو ما اعتبره البعض إجراء للحدّ من حظوظ الإسلاميين في هذه الانتخابات باعتبارهم يتمتعون بشعبية متزايدة في أوساط هذه الفئة الاجتماعية.

وبحسب وزارة الداخلية المغربية، فقد بلغ عدد اللوائح المحلية الموضوعة خلال هذه الانتخابات ١٨٧٠ لائحة، تتنوع كما يلي: ٩٥ لائحة لحزب الاستقلال، والعدد نفسه للاتحاد الاشتراكي، و٩٤ لائحة لحزب العدالة والتنمية، والعدد نفسه لجبهة القوى الديمقراطية، و٩٢ لائحة لحزب التقدم والاشتراكية، و٩١ لحزب التجمع الوطني للأحرار، و٩٠ لحزب الحركة الشعبية، و٨٠ لحزب الاتحاد الدستوري، و٦٩ للحزب العمالي.

تميزت الانتخابات الأخيرة في المغرب بمشاركة ٣٣ حزباً، من بينها أول حزب نسائي.

أما اللوائح التي وضعها مرشحون غير منتمين سياسياً، فقد وصل منها إلى المجلس ١٣ لائحة في مقابل ٤ لوائح مستقلة خلال الانتخابات المنصرمة (عام ٢٠٠٢)، ويلاحظ أن النساء لا يمثلن سوى ٣ في المئة من مجموع «وكلاء اللوائح»، في حين خصصت لهن لائحة وطنية للتباري حول ٣٠ مقعداً.

ومن جهة أخرى، تقدم ١٨ حزباً بوضع لوائح محلية في أكثر من ٥٠ من الدوائر على الصعيد الوطني.

وباستحضار المستوى التعليمي لـ «وكلاء اللوائح» من المرشحين، يلاحظ أن ٥٧ في المئة منهم يتوفرون على مستوى تعليمي عال، و٣٠ في المئة على مستوى ثانوي، و١٣ في المئة على مستوى ابتدائي.

وقد جرت هذه الانتخابات وفق نظام انتخابي يرتكز على القائمة النسبية التي تقضي

(١) إدريس لكريني، «هل ستؤسس انتخابات ٢٠٠٧ لانتقال ديموقراطي بالمغرب؟،» إسلام أون لاين، ٢٠٠٧/٨/٢٩، <http://www.islamonline.net>.

بتصويت الناخبين على مجموعة من القوائم تتضمن كل منها عدد المقاعد المتنافس بشأنها داخل دائرة انتخابية كبيرة نسبياً.

وقد وجهت العديد من الانتقادات إلى هذا النظام، سواء من قبل بعض الأحزاب أو بعض المهتمين والباحثين وبعض المراقبين الدوليين الذين حضروا هذه الانتخابات، وبخاصة أنه لا يتيح لأي حزب مهما بلغت درجة قوته وشعبيته أن يفوز بأغلبية كبيرة من المقاعد في المجلس، ويؤدي في كثير من الحالات إلى نوع من المفارقة وعدم التناسب بين عدد الأصوات الكبير الذي قد يحصل عليه بعض الأحزاب من جهة، وعدد المقاعد القليلة التي قد تفوز بها في المجلس من جهة أخرى(٢). وعلاوة على كونه يعزز من مواقع القيادات الحزبية، فإن هذا النظام يؤدي في العديد من الحالات إلى «بلقنة المشهد السياسي»، الأمر الذي لا يسمح بتشكيل حكومات متجانسة بالشكل الذي ينعكس سلباً على الأداء الحكومي، وعلى استقرار النشاط التشريعي وفعاليته، ويعطل استكمال شروط التناوب المنشود.

ولعل هذا ما دفع ببعض المراقبين إلى اعتباره عاملاً من بين العوامل التي «تضعف سلطة البرلمان، وتقلّص من ثقة الناخبين فيه وفي الأحزاب السياسية».

ومع ذلك، فهناك بعض الحسنات التي تحسب لهذا النظام، نظراً إلى كونه يسهم في خلق شروط تسهم في سلامة الانتخابات ونزاهتها من حيث إنه يمنع إضفاء الطابع الفردي ـ وما يرتبط به من مال وجاه وسلطة ـ على الانتخاب لصالح الحزب وبرنامجه، ويفتح المجال أمام الأحزاب السياسية الصغرى للظفر ببعض المقاعد في المجلس.

ثانياً: ضمان النزاهة كسبيل للمصالحة مع الشأن السياسي

أمام عزوف المواطنين ورفض عدد كبير منهم سحب بطاقات التصويت على رغم الحملات الإعلامية والميدانية الواسعة، وكسبيل لإعادة الثقة والمصالحة مع الشأن السياسي بصفة عامة، والانتخابي بشكل خاص، انخرطت جمعيات من المجتمع المدني (دابا عام ٢٠٠٧) إلى جانب الحملات الإعلامية والإجرائية التي قادتها الدولة في هذا الشأن، من أجل التحفيز على المشاركة في هذه الانتخابات. ومعلوم أن الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٢ شهدت بدورها عزوفا ملحوظاً، ذلك أن الإحصاءات الواردة في هذا الشأن بيّنت أن نسبة مهمة من المواطنين لم تشارك بالإدلاء بأصواتها على رغم مرورها ـ الانتخابات ـ إجمالاً في أجواء من النزاهة والشفافية.

كما قامت الدولة بنوع من الجدية والصرامة في اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الكفيلة بتوفير الشروط الملائمة لمرورها في جو سليم ونزيه، وتعهدت بالتزام الحياد ومتابعة المتورطين في أي شكل من أشكال الفساد الانتخابي.

---

(٢) نشير في هذا السياق إلى أن حزب العدالة والتنمية حصل على المرتبة الأولى في هذه الانتخابات من حيث الأصوات؛ فيما جاء ترتيبه ثانياً من حيث المقاعد التي تم الفوز بها.

إن الأمر الذي حمله خطاب العاهل المغربي في الذكرى الـ ٥٤ لثورة الملك والشعب أشار إلى أنه: «يتعين على الجميع التصدّي بروح المواطنة وقوة القانون للعابثين بالانتخابات والمتاجرين بالأصوات، ولإفسادها بالمال الحرام والغش والتدليس والتزوير، فلا مكان للممارسات المخالفة للقانون في كل المجالات، مهما يكن مرتكبوها، فمحاربة الرشوة والفساد واستغلال النفوذ وإقطاعيات الريع وتوزيع الغنائم مسؤولية الجميع».

وبالإضافة إلى التنسيق الذي حدث بين وزارة الداخلية والعدل بصدد تفعيل عمل اللجان الجهوية للتتبع والضبط والمراقبة، ووضع نظام للديمومة للحدّ من هذه الممارسات الذي سمح بضبط مجموعة من الحالات التي تورط فيها مرشحون وهم يقومون بحملات انتخابية قبل الأوان، ومسؤولون من عمال وقواد وأعوان سلطة ورجال أمن.. ممن أقدموا على دعم بعض الأطراف، واتخاذ إجراءات تأديبية وقانونية في حق البعض منهم، وانخراط المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في تتبع هذه الانتخابات من خلال اعتماد «النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات»، تم التكثيف من الإجراءات التشجيعية القاضية بإقناع المواطنين بالإقبال على التسجيل والمشاركة في الانتخابات كسبيل «لقطع الطرق أمام بيع وشراء الأصوات الانتخابية» وتفعيل مسار «الانتقال الديمقراطي».

كما أن عدداً من المنابر الإعلامية أثبتت أهميتها في هذا الشأن، وبخاصة على مستوى فضح بعض الممارسات المخلّة بالسير العادي لهذه الانتخابات.

وموازاة مع ذلك، تميزت هذه الانتخابات بحضور أكثر من خمسين مراقباً أجنبياً، أشرف عليهم المعهد الديمقراطي الوطني التابع للحزب الديمقراطي الأمريكي الذي أدى دور الوسيط بين هؤلاء المراقبين من جهة، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من جهة ثانية.

وإذا كانت الدولة قد سعت من خلال هؤلاء الملاحظين إلى إعطاء إشارات إلى المجتمع الدولي بشفافية انتخاباتها ومرورها في جو من «النزاهة والمسؤولية» وحياد السلطة، شأنها شأن العديد من الدول التي تطمح إلى نزع «شهادات تقدير» دولية في هذا الصدد، فإن العديد من الباحثين انقسموا بشأن هذا الإجراء، وبخاصة في علاقته بسيادة الدول، فهناك من اعتبره أحد التداعيات السلبية للعولمة وتدخلاً صارخاً في شؤون البلاد، لكونه يشكل رقابة تمكن الدولة من تمرير أية انتخابات ولو كانت مزوّرة، فهو ـ من هذا المنظور ـ قد يكون مقبولاً في حالة وجود دولة تحت الاحتلال أو الوصاية، وذلك كسبيل لضمان حقوق الشعب، بينما يكون وجوده مجحفاً وغير ذي جدوى إذا تعلق الأمر بدولة مستقلة. ولذلك اعتبر دليلاً على غياب الديمقراطية، وضمن هذا السياق يطرح السؤال: لماذا لا تمارس مثل هذه الرقابة/الملاحظة في دول كفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة؟

وفي المقابل، اعتبره البعض نوعاً من الرقابة الشكلية التي تسمح بمرور الانتخابات في ظروف نزيهة لضمان حياد السلطة في دول تتجه نحو الديمقراطية، في ظل ما أصبح يعرف بالاعتماد المتبادل وتداخل الشأن المحلي بالدولي.

ويمكن القول إن الضمانة الأساسية لنزاهة أية انتخابات تتجلى في تكوين هيئة عليا مستقلة للانتخابات، والتي غالباً ما تتشكل من القضاء والمجتمع المدني وممثلي الأحزاب.

والأكيد أن رسائل الشفافية والنزاهة ينبغي أن توجه في الأساس إلى الجماهير في الداخل من خلال تخليق الحقل السياسي، فشهادتها ـ الجماهير ـ بنزاهتها هي أسمى من أية شهادة دولية أخرى كيفما كان مصدرها.

وعلى رغم هذه الجهود، وعلى عكس توقعات الحكومة التي راهنت على تسجيل حوالى ثلاثة ملايين ناخب جديد، إلا أن عدد الذين تسجلوا بالفعل لم يتجاوز المليون ونصف مليون شخص، فقد بلغ عدد المسجلين في قائمة الهيئة الناخبة ١٥ مليوناً و٥١٠ آلاف و٥٠٥ ناخبين، ٤٨ في المئة منهم من النساء، وذلك بزيادة فاقت المليون ونصف مقارنة مع الانتخابات التشريعية السابقة.

ثالثاً: انتخابات نزيهة بطعم العزوف

وصلت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات إلى حدود ٣٧ في المئة من الناخبين، ويمكن القول إن تدني هذه النسبة، على رغم الحملة الكبيرة التي قادها الإعلام الرسمي والحزبي، بالإضافة إلى بعض الجمعيات المدنية، لدفع المواطنين نحو المشاركة، فاق كل التوقعات، فقد صوّت حوالى ٥,٧ مليون ناخب من أصل ١٥,٥ مليون، وألغي عدد كبير من الأوراق قدر بحوالى ١٩ في المئة، في حين لم يسجل في اللوائح الانتخابية أصلاً حوالى ٤,٧ مليون ممن بلغ سنّ التصويت.

والجدير بالذكر أن العزوف السياسي أضحى من ضمن أبرز الاختلالات العميقة التي تعتور المشهد السياسي المغربي بشكل لافت في السنوات الأخيرة، فقد عرفت انتخابات عام ١٩٩٣ مشاركة بنسبة ٦٢,٧٥ في المئة، وخلال انتخابات عام ١٩٩٧ انخفضت إلى ٥٨,٣٠ في المئة، لتصل في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٢ إلى حوالى ٥٢ في المئة.

وإذا ما استحضرنا أن المشاركة السياسية، متى توافرت شروطها ومقوماتها بصفتها إحدى الركائز التي تنبني عليها الديمقراطية، تكون بمثابة تعبير عن المواطنة، وتعدّ شكلاً من أشكال المساهمة في تدبير الشأن العام وممارسة الحقوق السياسية والتعبير عن الآراء والميول، فإن هذا العزوف الذي سجلت فيه أدنى نسبة مشاركة انتخابية في تاريخ المغرب، سواء في شكله الواعي المرتبط بمواقف واضحة من العمل السياسي أو الحزبي، أو في مظهره المنطوي على الجهل بأمور السياسة وما يتعلق بها من انتخابات وتحزب، يجد أساسه في العديد من الإكراهات الاجتماعية والسياسية المتراكمة التي عرفها المغرب والتي تنفر من العمل السياسي، فيما يعتقد البعض بأنه ردة فعل طبيعية إزاء أداء الأحزاب المشاركة في الحكومة منذ عام ١٩٩٨ الذي ظل دون وعودها وشعاراتها ودون طموح المواطنين، وموقف واضح من برلمان وحكومة أثبتا أنهما غير قادرين بصلاحياتهما الدستورية المحدودة على بلورة قرارات سياسية كبرى تروم التغيير والإصلاح الحقيقيين.

وإذا كانت بعض القوى (أحزاب، وهيئات المجتمع المدني، ومثقفون، وباحثون، وإعلاميون) تحمّل المواطن وحده مسؤولية هذا العزوف باعتباره يفوّت عليه فرصاً كبرى في تغيير واقعه، فإن الموضوعية تقتضي الإقرار بأن مسؤولية تفشي هذه الظاهرة جماعية، فالدولة أسهمت من جانبها في التنفير والتخويف من العمل السياسي بشكل عام، والتحزب كان يعتبر حتى وقت ليس بالبعيد جرماً، هذا بالإضافة إلى تورط أجهزتها ـ الدولة ـ في كثير من الأحيان في تزوير الانتخابات، وإضعاف الأحزاب والإسهام في انشقاقها، حتى أصبحنا أمام ٣٣ حزباً بشعارات متباينة.

ومن جانبها، تتحمل الأحزاب السياسية بدورها مسؤوليتها في هذا الإطار، فقد ظل حضورها مرحلياً ومرتبطاً بالانتخابات فقط، ولم يلاحظ أي تطور على مستوى أدائها السياسي في علاقته بتأطير وتنشئة وتعبئة المواطنين، ناهيك عن غياب ممارسة ديمقراطية داخلية لدى كثير منها بما يسمح بتجدد النخب، ناهيك عن إسهامها في تكريس صورة للبرلماني باعتباره يسعى لتحقيق مصالحه الشخصية... كما أن الإعلام يتحمل جزءاً من المسؤولية أيضاً.

وإذا كان البعض يستهين بخطورة هذه الظاهرة استناداً إلى تفشيها في عدد من الدول، بما فيها تلك المعروفة بممارساتها وتاريخها الديمقراطي، كفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، فإن مجال المقارنة يبدو غير متكافئ وغير وارد تماماً بين دولة تخطو في بداية الطريق ودول لها تاريخ ديمقراطي عريق وطويل، مع العلم أن العديد من الاستشارات الشعبية والانتخابات التي أجريت في عدد من الدول النامية التي تعرف تحولات سياسية وإصلاحية جادة في كل من أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا... شهدت إقبالاً واسعاً ومشاركة مكثفة[٣].

والحقيقة أن ما تعرفه بعض الدول الديمقراطية في هذا الشأن يمكن أن نطلق عليه إشباعاً سياسياً، بالنظر إلى طغيان الممارسة الديمقراطية، وإلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية المرضية. أما العزوف السياسي في المغرب، فهو صيحة في وجه الفساد الانتخابي والسياسي الذي عمّر طويلاً، وفي وجه المعضلة الاجتماعية وما يرتبط بها من إكراهات[٤].

رابعاً: نتائج متواضعة للمرأة

عرفت الانتخابات التشريعية السابقة نوعاً من الانتعاش المحدود في ما يخص تمثيل المرأة في مجلس النواب، وبخاصة بعد الاتفاق على ميثاق شرف بين الأحزاب السياسية يقضي بتخصيص لائحة وطنية للنساء تضم ٣٠ امرأة.

وإذا كانت الحركة النسائية قد كثفت من تحركاتها في السنوات الأخيرة لتوسيع

(٣) على سبيل المثال: بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية التركية الأخيرة حوالى ٨٥ في المئة.

(٤) جاء ذلك ضمن حوار أجراه حسن الأشرف مع الباحث ونشر على الموقع الإلكتروني «الإسلام اليوم» بتاريخ ٩/٩/٢٠٠٧، <http://www.islamtoday.net>.

وتطوير هذه المشاركة بشكل أكثر أهمية من خلال توسيع اللائحة الوطنية من ١٠ في المئة التي حدّدت في انتخابات عام ٢٠٠٢، إلى ٣٣ في المئة، فإن النتائج التي أسفر عنها هذا الاقتراع لم تحسن بشكل ملحوظ هذه التمثيلية، إذ وصل عدد النساء الفائزات في هذه الانتخابات إلى ٣٤ امرأة من مجموع ٣٢٥ امرأة، وبخاصة أن اللائحة ظلت مقتصرة على ٣٠ امرأة، أي ١٠ في المئة من مجموع المقاعد، كما أن العديد من النساء لم يحظين برئاسة اللوائح الانتخابية، وهو ما لا ينسجم مع ما حققته المرأة من تطور في عدة مجالات سياسية وعلمية وعملية.

وهذه الوضعية تفرض تحديات ومسؤوليات جساماً على الحركة النسائية في المغرب، من أجل بذل مجهودات جبارة لتحقيق المزيد من المكتسبات في هذا الشأن، وبخاصة أن اتخاذ تدابير حقيقية وفعالة على طريق تمكين المرأة سياسياً هو مدخل مهم لمعالجة إشكالات ومعضلات سياسية واجتماعية واقتصادية كبرى.

خامساً: حزب العدالة والتنمية: نتائج خارج التوقعات

توقع الكثير من التحليلات والإحصاءات فوز حزب العدالة والتنمية الذي سلك نهجاً تدريجياً خلال مشاركاته في الانتخابات التشريعية منذ دخوله دائرة المنافسة، وأكدت أنه سيتمكن من تعزيز مكانته داخل المجلس من خلال الظفر بمزيد من المقاعد التي ستجعله يتبوأ مكانة الريادة وسط الأحزاب المشاركة، وبخاصة أنه وسع من تغطية الدوائر الانتخابية (٩٤ دائرة) مقارنة مع التجارب التشريعية السابقة التي كانت محدودة[٥].

وقد بنيت هذه التوقعات على العديد من المعطيات والمؤشرات من قبيل وجود ديمقراطية حقيقية داخل هياكل هذا الحزب، وحسن أداء أعضائه داخل مجلس النواب وحضورهم المنتظم لجلساته، ناهيك عن تميز تجربته في تدبير الشؤون المحلية التي اتسمت في مجملها بالانضباط ونظافة اليد، زيادة على كونه لم يشارك بعد في الحكومة على عكس مجموعة من الأحزاب، وظل في موقع المعارضة، الأمر الذي أكسبه شعبية في أوساط الناخبين.

وقد جاءت توقعات أخرى تنبأت له باكتساح كبير للمجلس، وهي توقعات لم تخلُ من مبالغة، بل اعتبرها البعض أيضاً مدخلاً للتهويل والتخويف من إمكانيات وحجم هذا الحزب الحقيقيين.

وخلافاً لهذه التكهنات، منحت النتائج المحصلة الحزب المرتبة الثانية، أي ٤٦ مقعداً، وقد كان من وراء هذه الحصيلة المتواضعة التي بررها أعضاء الحزب باستعمال المال السياسي والحياد السلبي للسلطة، مجموعة من العوامل والمعطيات، فبالإضافة إلى طبيعة النظام الانتخابي المعتمد الذي لا يسمح لأي حزب بتحقيق الأغلبية، فإن هذه الانتخابات تميزت

(٥) في انتخابات ٢٠٠٢ ترشح الحزب في ٥١ دائرة وفاز خلالها بـ ٤٢ مقعداً.

بمشاركة حزبين إسلاميين آخرين، هما حزب البديل الحضاري وحزب النهضة، الأمر الذي أسهم في تشتيت الأصوات المتعاطفة مع هذه الأحزاب ذات التوجه الإسلامي. هذا بالإضافة إلى وجود ٣٢ حزباً آخر تنافست إلى جانب العدالة والتنمية بـ «برامج» وشعارات متباينة في مجملها[٦].

وعلى العموم، أكدت هذه النتيجة نسبية المقولات والادعاءات التي كانت ترى أن انتشار الميل إلى التدين في المجتمعات العربية، ومرور الانتخابات المحلية أو التشريعية في الأقطار العربية في جو من النزاهة والشفافية، يؤديان حتماً إلى فوز كاسح للحركات الإسلامية، كما حدث في الجزائر أو تركيا.

سادساً: الاتحاد الاشتراكي: الخاسر الأكبر

جاءت النتائج التي حصدها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي يشارك في الحكومة منذ عام ١٩٩٨ في هذه الانتخابات متواضعة، بل اعتبره البعض أكبر الخاسرين فيها، إذ تراجع إلى المرتبة الخامسة بـ ٣٨ مقعداً بعد أن سبق واحتل المرتبة الأولى في انتخابات عام ٢٠٠٢ بـ ٥٠ مقعداً.

وينبغي قراءة هذا التراجع في ضوء مجموعة من المعطيات، فمن جهة ينبغي استحضار الضعف الكبير للمشاركة في هذه الانتخابات الذي خلف خريطة سياسية خارج التوقعات، كما أن مشاركته في ائتلاف حكومي غير متناغم يضم أحزاباً يسارية ومحافظة وليبرالية، ويترأسها وزير تقنوقراطي غير متحزب، وبصلاحيات دستورية محدودة من جهة، في مواجهة إكراهات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبرى..، أثّر سلباً في أدائه وفي بنائه الداخلي وفي شعبيته التي كانت واسعة عندما كان في موقع المعارضة.

أُجريت الانتخابات المغربية بحضور أكثر من ٥٠ مراقباً أجنبياً تحت إشراف المعهد الوطني الديمقراطي التابع للحزب الديمقراطي الأمريكي.

وهذا ما يؤكد أن التطور المنشود والتغيير الحقيقي لا يرتبطان بوجود نيات حسنة للأحزاب فقط أو بشعارات براقة وفضفاضة، بقدر ما يظل متوقفاً في الأساس على الشروط الموضوعية والإمكانيات الدستورية التي تسمح لها بتطبيق برامجها والوفاء بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها أمام الناخبين من داخل البرلمان أو الحكومة.

---

(٦) هناك من يعتقد أن المشاركة الضعيفة في هذه الانتخابات لم تؤثر بشكل كبير في حصيلة حزب العدالة والتنمية لكون معظم المصوتين له يصوتون بالأساس للأشخاص، عكس الاتحاد الاشتراكي الذي تضرر منها على اعتبار أن التصويت يكون عادة للحزب.

وقد أرجع قياديون من داخل الحزب السبب في ذلك إلى أن هذا الأخير لم يتبرأ من حصيلته الحكومية ودافع عنها، عكس بعض الأحزاب الأخرى التي كانت تشاركه العمل الحكومي.

وإذا كان الحزب قد اختار مرة أخرى العودة إلى صفوف الحكومة ضمن تحالف يطبعه عدم الانسجام، فإن العديد من الباحثين والمهتمين اعتبروا أن النتيجة التي حصل عليها الحزب في هذه الانتخابات، كانت تفرض الانسحاب من الائتلاف الحاكم والعودة إلى موقع المعارضة، ولاسيما أن ذلك كان سيمكن الحزب من الوقوف على مشاكله الداخلية وتقييم تجربته الحكومية، وتعزيز صفوفه وتقويته، ويتيح تقوية جناح اليسار وتفعيل دور المعارضة من جديد، بالشكل الذي كان سيسمح ببروز تكتلات جديدة واضحة المعالم والتوجهات، كفيلة بتوفير شروط التناوب الذي طال انتظاره، ولاسيما أن حزب العدالة كان بإمكانه أيضاً تشكيل تحالف منسجم إلى حد ما مع باقي الفرقاء الحكوميين الآخرين (الاستقلال، الأحرار، الحركة الشعبية).

سابعاً: حكومة بقيادة حزب الاستقلال

بناءً على مقتضيات الفصل رقم (٢٤) من الدستور الذي ينص على أنه: «يعين الملك الوزير الأول، ويعين باقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول، ويعفي الحكومة بمبادرة منه أو بناء على استقالتها»، عيّن العاهل المغربي السيد عباس الفاسي، الأمين العام لحزب الاستقلال الذي حصل على المرتبة الأولى في هذا الانتخابات بـ ٥٢ مقعداً، وزيراً أول، وكلفه ببدء مشاوراته مع الأحزاب السياسية المعنية لتشكيل الحكومة.

وقد سبق للعاهل المغربي أن أعطى إشارات بهذا الخيار في خطابه بتاريخ ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٧. وعلى الرغم من أن الدستور لا يلزم الملك بتعيين وزير حزبي، فإن هذا التعيين الذي يعتبر الثاني من حيث أبعاده بعد قيام الملك الراحل الحسن الثاني بتعيين عبد الرحمن اليوسفي على رأس الحكومة في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، بإمكانه أن يجسد تقليداً سياسياً في المستقبل بالشكل الذي يعطي معنى للانتخابات التشريعية.

ومعلوم أن تعيين إدريس جطو على رأس الحكومة عقب الانتخابات التشريعية السابقة (عام ٢٠٠٢) أسهم بشكل ملحوظ في إبطاء عجلة التحول السياسي الذي شهده المغرب بانطلاق ما سمي بـ «حكومة التناوب» بزعامة عبد الرحمن اليوسفي، وولّد استياء في صفوف بعض الأحزاب السياسية التي اعتبرته «خروجاً عن المنهجية الديمقراطية».

وقبل تشكيل هذه الحكومة، تبدو هناك مجموعة من الاحتمالات الواردة بشأن التحالفات الممكنة، فالأحزاب المشكلة للائتلاف الحكومي الحالي لا تزال ـ بموجب النتائج المحصل عليها ـ تحتفظ بأغلبية مريحة داخل المجلس تؤهلها للاستمرار في مهامها مع تعديل في المراكز وعدد الحقائب تبعاً للنتائج المحصلة.

وللإشارة فإن هناك عدداً من الانتقادات سبق أن وجهت إلى هذا التحالف؛ نظراً إلى طبيعته غير المنسجمة والتي خلقت نوعاً من الصراع الخفي أحياناً والمعلن أحياناً أخرى بين مختلف أطيافه، مما حد من فعالية عمله.

ومعلوم أن هذه الوضعية ستفرض على حزب العدالة والتنمية العودة من جديد إلى موقع المعارضة، ولاسيما أنها ستسهم في تطوير وتعزيز أدائه وحرفيته السياسية وكسب المزيد من الشعبية.

وطرح احتمال آخر، يقضي بإمكانية خروج حزبي الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية اللذين يختلفان في أيديولوجيتهما ومرجعياتهما تماماً مع حزب العدالة والتنمية، من هذا الائتلاف والعودة إلى صفوف المعارضة، ليحل محلهما هذا الأخير ـ العدالة والتنمية ـ الذي يقترب في أيديولوجيته ومرجعياته إلى حزب الاستقلال، وكان هذا الاحتمال يستمد مبرراته من النتائج التي حصل عليها حزب الاتحاد الاشتراكي في هذه الانتخابات وما تلاها من تزايد مطالب قواعده بنهج هذا الخيار، ناهيك عن أن ذلك كان سيمنح المعارضة قوة في مراقبة العمل الحكومي، ويسمح بقيادة اليسار باتجاه تعزيز صفوفه من جديد.

وبعد مشاورات صعبة ومطولة جاءت الحكومة الجديدة التي ضمت ٣٤ وزيراً[٧]، ممثلين عن أربعة أحزاب سياسية هي حزب الاستقلال، حزب التجمع الوطني للأحرار، حزب الاتحاد الاشتراكي، حزب التقدم والاشتراكية، بالإضافة إلى حضور وازن ومكثف للوزراء اللامنتمين الذين حصلوا على ١٠ حقائب في قطاعات حيوية كالعدل والخارجية والأوقاف والشؤون الإسلامية، أي ما يوازي عدد حقائب حزب الاستقلال صاحب المرتبة الأولى في هذه الانتخابات، فيما سجل غياب حزب الحركة الشعبية عن هذه التشكيلة بعد أن كان حاضراً في الائتلاف الحكومي السابق.

ثامناً: دروس الانتخابات التشريعية في الصحراء

في الوقت الذي كانت تجري فيه الاستعدادات لإجراء هذه الانتخابات، وبعد أشهر قليلة من طرح المغرب مشروع الحكم الذاتي، كمبادرة واقعية تعكس إرادة حقيقية لإخراج القضية من مأزقها وركودها الحاليين، وتحاول التوفيق بين طرحين متباينين: الاندماج أو الانفصال، حاولت جبهة البوليساريو التشويش على هذه الانتخابات من خلال إثارة عدم شرعية إجرائها في المناطق الصحراوية.

لقد طالب محمد عبد العزيز «زعيم» جبهة البوليساريو في رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بممارسة مسؤولياته كاملة من أجل منع المغرب من إجراء

(٧) تميزت هذه التشكيلية بارتفاع تمثيلية النساء داخل الحكومة بـ ٧ وزيرات، وذلك مقابل وزيرتين اثنتين في الحكومة السابقة.

الانتخابات التشريعية لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في الأراضي الصحراوية، باعتبارها تشكل خرقاً للقرار رقم ١٧٥٤ القاضي بإجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين من دون شروط مسبقة، وانتهاكاً للقانون الدولي، مؤكداً أن إجراء المغرب الانتخابات في هذه الأقاليم هو «ممارسة استفزازية خطيرة ولا تنسجم إطلاقاً مع ما ألحّ عليه مجلس الأمن الدولي في قراره الأخير رقم ١٧٥٤ من خلق أجواء حسن النية وصدق الإرادة، في أفق تنظيم مفاوضات مباشرة بين الطرفين للتوصل إلى حل يفضي إلى تقرير المصير».

وجاء في الرسالة أيضاً أن «السلطات المغربية تعمد إلى إقحام المواطنين الصحراويين، بممارسة مختلف أنواع الضغوط، في التصويت في انتخابات تخص بلداً ليس بلدهم، هو المملكة المغربية، في وقت تحرمهم من التصويت لممارسة حقهم الرئيسي الأول، حقهم في تقرير المصير».

وكان ذلك قبل أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة «التدخل لوقف هذه الانتهاكات ضد القانون والشرعية الدولية والقانون الإنساني، والضغط على الحكومة المغربية لتوقف هذه الخطوة التصعيدية..».

يعزى تدني نسبة الناخبين إلى العزوف السياسي الذي تتحمل مسؤوليته الأحزاب والدولة والفساد الانتخابي في وجه المعضلة الاجتماعية.

وبالموازاة مع ذلك، قاد عدد من أعضاء الجبهة حملة دعوا فيها إلى مقاطعة هذه الانتخابات، وبإفشال سيرها في المنطقة بكل الوسائل والطرق باعتبارها التفافاً على حق تقرير المصير، ومحاولة لاستقطاب النخب الصحراوية، ودليلاً على سوء نية المغرب تجاه دعوة مجلس الأمن إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين.. واعتبروا أن المشاركة فيها ـ الانتخابات ـ «تؤكد سيادة المغرب على الصحراء».

وبعيداً عن هذه الادعاءات، ترشحت في الأقاليم الصحراوية التي يصل عدد الناخبين فيها إلى حوالى ١٦٥,٧٠٠ ناخب، أكثر من ٦١ لائحة من أجل الفوز بـ ١١ مقعداً، موزعة كما يلي: ثلاثة في إقليم العيون، فيما وزعت بالتساوي المقاعد الثمانية المتبقية بين أقاليم بوجدور وأوسرد والسمارة ووادي الذهب.

وعشية إغلاق مكاتب الاقتراع وبروز النتائج، تبيّن أن نسبة المشاركة في هذه الأقاليم جاءت مهمة وتجاوزت النسبة العامة المسجلة في هذا الشأن والمحددة بـ ٣٧ في المئة على الصعيد الوطني، إذ سجلت أعلى نسبة في وادي الذهب والعيون والسمارة، وذلك ضمن انتخابات مرت في ظروف من الشفافية والنزاهة على العموم.

وبحسب بلاغ لوزارة الداخلية المغربية، بلغت نسبة المشاركة في هذه المناطق ٦٢ في المئة في وادي الذهب لكويرة، و٥٨ في المئة في كلميم والسمارة، وحوالى ٥٠ في المئة في العيون وبوجدور.

وتحمل نسبة المشاركة هذه دلالات ورسائل مهمة موجهة إلى الداخل والخارج، فهي اختيار حرّ وإقرار واع بأهمية وحيوية الانخراط والمساهمة في الحياة السياسية ومؤسساتها، كسبيل لتنمية المنطقة في إطار الوحدة، ورفض الخيارات الانفصالية. وهي رد واضح على مختلف الدعايات والمغالطات التي يروجها خصوم وحدة المغرب بصدد ما يجري في الصحراء على الصعيدين الإقليمي والدولي. وهي تشكل إشارة إيجابية إزاء المبادرات التي تقدم بها المغرب في السنوات الأخيرة، والمرتبطة بتأسيس المجلس الملكي الاستشاري لشؤون الصحراء، وبمشروع الحكم الذاتي الذي تم إطلاقه مؤخراً.

كما إن هذا الإقبال الذي عكس رغبة قادة جبهة البوليساريو التي نادت بالمقاطعة، يبرز إلى حدّ كبير أن هذه الأخيرة وخياراتها لا تحظى بمصداقية لدى السكان الذين اختاروا بحرية طريقهم ضمن المغرب ومؤسساته.

تاسعاً: انتخابات ٧ أيلول/سبتمبر ومطلب الإصلاح

إذا كانت معظم دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية قد انخرطت في السنوات الأخيرة في التغيير بشكل جدّي وانحازت إلى الديمقراطية كأسلوب، فإن مجمل الإصلاحات التي عرفتها الأقطار العربية بدت بطيئة وغير شاملة، ولم تعكس في العمق تطلعات الشعوب.

وفي المغرب، وعقب تعيين وزير من خارج التشكيلة الحزبية في انتخابات عام ٢٠٠٢ التشريعية، ومع وجود مبادرات ملكية مكثفة في المجالات التشريعية والتنفيذية، ووجود مؤسسات وآليات تعمل بتوجيهات ملكية وبإمكانيات مهمة، تضيق على العمل الحكومي وتنافس صلاحياته في مجالات تنفيذية مختلفة، زيادة على وجود حقائب وزارية «سيادية» تمارس خارج مسؤولية الأحزاب (الخارجية، والشؤون الإسلامية، والداخلية)، طرح سؤال حول الجدوى من الأحزاب، ومن الانتخابات والبرلمان، ومن حكومة لا تتحكم في الشأن التنفيذي وحدها.

ومن جهتها، لم تستطع الأحزاب تطوير أدائها، فقد ظلت تعيش أزمة حقيقية على مستوى تدبير اختلافاتها الداخلية ووظائفها الاجتماعية والسياسية، فالديمقراطية الداخلية تصبح من دون جدوى كلما تم الاقتراب من مراكز القرار داخل الهياكل الرئيسية للحزب، إذ يفرض أسلوب التزكية والتعيين نفسه بقوة، ويسود منطق الوراثة في بناء الشرعية السياسية، بالشكل الذي يكرس «شخصنة» هذه الهيئات ويحول دون تجددها. وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن مدى جدية وصدقية مطالبة هذه الأحزاب الأنظمة السياسية بإعمال أسلوب الديمقراطية، وذلك في الوقت الذي تتنكر له هي نفسها في ممارساتها الداخلية[٨].

(٨) إدريس لكريني، «النخبة السياسية العربية وقضايا الإصلاح،» **الديموقراطية** (القاهرة)، السنة ٧، العدد ٢٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)، ص ٥٧.

وكل هذه العوامل، بالإضافة إلى ضعف التأطير والتعبئة والتنشئة الاجتماعية والسياسية الذي يترجمه المستوى الهزيل لإعلامها، والتعصب للمواقف ـ التي تترجمها ظاهرة الانشقاقات التي تعرفها هذه الأحزاب ـ وضعف وهشاشة ولاء أعضائها ـ التي يؤكدها أيضاً الإقبال المكثف على الانتقال من حزب إلى آخر ـ واعتماد إصلاحات داخلية «ترقيعية» مرحلية، تسهم في تكريس العزوف السياسي في أوساط المجتمع بكل فئاته.

والحقيقة أن الضعف الذي تعيشه الأحزاب المغربية حالياً ليس في مصلحة الشعب، ولا في مصلحة المؤسسة الملكية، فالعزوف السياسي الكبير الذي تأكد في هذه الانتخابات هو مؤشر على عدم الثقة في الأحزاب وفي البرلمان والعمل الحكومي، وهو ناقوس إنذار، يتطلب تفعيل هذه المؤسسات وإتاحة الفرص الدستورية أمامها لكسب ثقة المواطن، والمساهمة في تحصينه ضد مظاهر العنف والإرهاب، أو الارتماء في أحضان الجماعات والشبكات المتطرفة، أو اللجوء إلى خيار الهجرة السرية.

لقد أثبتت التجارب أن الإمكانيات الدستورية المتاحة للأحزاب والحكومة لا تسمح بتغيير حقيقي في المغرب، فمجمل الشعارات التي ترفعها الأحزاب خلال هذه الانتخابات، في علاقتها بمجموعة من القضايا الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، تصطدم بواقع الإكراهات المرتبطة بضيق الإمكانيات المتاحة دستورياً للمجلس في التغيير على مستوى تدبير الشأن الحكومي أو داخل المعارضة من جهة، وبحضور المبادرات الملكية بشكل مكثف في المجال التشريعي والتنفيذي من جهة أخرى، وجسامة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المطروحة من جهة ثالثة.

ولذلك، فالتغيير المنشود يظل متوقفاً في الأساس على الشروط الموضوعية والإمكانيات الدستورية التي تسمح لهذه الأحزاب بتطبيق برامجها والوفاء بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها أمام الناخبين من داخل البرلمان أو الحكومة بالشكل الذي سيعيد المصالحة بين المواطن من جهة، والشأن السياسي عامة، والانتخابي خاصة، من جهة ثانية.

ومن هذا المنطلق، يمكن لإصلاح دستوري يعزّز صلاحيات البرلمان والحكومة أن يقوّي إيمان وثقة المواطنين بأهمية الاهتمام بالشأن السياسي ومؤسساته، وبفعالية الانتخابات، ويسهم في إنضاج تجربة ديمقراطية حقيقية □